حياة وسوق
ملحق اقتصادي أسبوعي يصدر عن صحيفة الحياة الجديدة

دروس من الثورات العربية .. لمن يهمه الأمر

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/09/11

قبل بضعة أسابيع، دعت شركة باديكو إلى ورشة عمل حول التحديات الناجمة عن التحولات السياسية العربية أمام القطاع الخاص الفلسطيني وسبل مواجهتها. كانت هناك أسئلة كثيرة وأجوبة وآراء أكثر حول ما حدث، ولماذا حدث، ولماذا في هذه المنطقة بالذات، وانعكاسات ذلك على القطاع الخاص. وكان البعض يرى أن سبب اندلاع الثورات العربية هو البطالة والفقر.. ولم أكن من مؤيدي هذا الاستنتاج، فالشعارات التي ظهرت في ميدان التحرير وغيره لم تطالب برغيف الخبر وسندويش الهمبورغر والكنتاكي (بالرغم من أنهم حاولوا تصويره كذلك في البداية)، ولكنها كانت تطالب بالحرية والعدالة والديمقراطية، وكانت تطالب بإسقاط النظام الذي كان يمثل لهم الظلم والفساد. أما البطالة والفقر فهما نتائج الفساد وليس أسبابه.

وكان هناك من يقول أن الظلم موجود في كل مكان، والفساد موجود في كل مكان.. في أمريكا وأوروبا وآسيا.. ولم تحدث ثورات. ويتساءل، لماذا يختلف الأمر في العالم العربي؟ في رأيي أن المشكلة ليست فقط في الفساد نفسه، وإنما المشكلة الحقيقية هي في كيفية التعامل مع الفساد. في الدول المتقدمة (ليس اقتصاديا وإنما فكريا وثقافيا) هناك تشريعات واضحة ضد الفساد، وهناك قضاء ومؤسسات نزيهة لمكافحة الفساد، وهناك تطبيق حازم للقضاء على الفساد. شاهدنا العدالة تأخذ مجراها ورأينا حكومات تسقط وشركات تنهار وأشخاص يودعون السجون في تلك الدول بسبب قضايا فساد. أما في الدول المتخلفة، فالجميع يعرف أن هناك فسادا، يسمعون به ويتحدثون عنه ولكن أحدا لا يفعل شيئا حقيقيا لمكافحته، ما جعله يتفشى ويترعرع وينفجر. هذا ما حدث في مصر وتونس وليبيا وغيرها. كان هناك فساد وظلم ونهب، ولم يحدث شيء لوقف ذلك، ما ولّد إحباطات كبيرة فجّرت معها ثورات عارمة أطاحت برؤوس وعروش.

كان هناك أيضا من يقول أن ثورة الشباب كانت موجهة نحو القطاع الخاص بسبب تحالف وتواطؤ هذا القطاع مع الأنظمة الحاكمة، ويقدمون أمثلة من مصر وسوريا وتونس وليبيا عن مجموعة من رجال الأعمال استغلوا نفوذهم للإثراء

الفاحش والسريع من خلال علاقاتهم بتلك الأنظمة، وهم ينصحون رجال الأعمال الفلسطينيين بالابتعاد عن رجال الحكم. ربما يكون في ذلك بعض التجنّي على القطاع الخاص ، فثورة الشباب لم تكن موجهة ضد رجال الأعمال أو ضد القطاع الخاص، ولهذا لم يهاجم شباب الثورة المحلات التجارية ولا البنوك ولا السوق المالي ولا المصانع ولا دور السينما.. نعم، كان هناك رجال أعمال فاسدون أمثال أحمد عز وحسين سالم ورشيد محمد رشيد في مصر، ولكن كان هناك أيضا رجال جيش فاسدون أمثال حبيب العدلي، وأساتذة جامعات فاسدون أمثال يوسف بطرس غالي وأحمد نظيف.. ولكنهم جميعا كانوا جزءا من نظام فاسد، وكانت الثورة موجهة ضدهم بصفتهم فاسدين، وليس بصفتهم رجال أعمال أو أساتذة جامعة أو ضباط شرطة. وبالمقابل، كان هناك رجال أعمال شرفاء وأساتذة جامعات شرفاء، ونجوم سينما شرفاء وقفوا جميعا مع الثورة..

لقد سلطت الثورات العربية الضوء على الفساد بأشكاله المختلفة وعلى تأثيره وانعكاساته على البطالة والفقر والنمو، بل إن هناك من يرى أن أحد أسباب تخلف الكثير من الدول هو انتشار الفساد نظرا لتأثيره السلبي على التنمية وتشويه مناخ الاستثمار في الدولة، وضعف القدرة التنافسية، وفقدان الثقة بالمؤسسات الوطنية. وبالرغم من صعوبة الحصول على أرقام دقيقة، فإن بعض المصادر تقدر حجم الخسائر المالية الناتجة عن الفساد في الدول النامية وحدها ما بين 20 إلى 40 مليار دولاراً أمريكياً في السنة. بل إن أمين عام المنظمة العربية لمكافحة الفساد قدّر تكلفة الفساد في الدول العربية بحوالي 1000 مليار دولار خلال خمسين عاما (1950 – 2000). وهناك من يرى أيضا أن الكثير من الأزمات المالية التي عانى منها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة ناجمة عن أشكال مختلفة من الفساد المالي والإداري، ويقدمون أمثلة على ذلك في الأزمة المالية لدول جنوب شرق آسيا عام 1997 وأزمة الرهن العقاري عام 2007 وأزمة الديون الأوروبية الحالية وانهيار شركات ضخمة في الولايات المتحدة الأمريكية، مثل شركة آرثر أندرسون للتدقيق وشركة انرون وشركة الاتصالات العملاقة وورلد كوم وغيرها. وقد زاد ذلك من الاهتمام العالمي بالحوكمة والنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد في القطاعين، العام والخاص.

في فلسطين، كان الاهتمام بالفساد وانعكاساته كبيرا منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. فقد كانت هناك اتهامات متكررة للسلطة الوطنية بالفساد، بعضها حقيقي وبعضها مسّيس، وكانت هناك تحقيقات على مختلف المستويات أعقبها برامج وخطط للإصلاح السياسي والمالي والإداري. كما صدرت تشريعات متفرقة لمكافحة الفساد، وظهرت مؤسسات عديدة مهتمة بهذا الأمر مثل مؤسسة أمان للنزاهة، واللجنة الوطنية للحوكمة، ولجنة مكافحة غسل الأموال، والمعهد الفلسطيني للحوكمة، وهيئة مكافحة الفساد، وصدرت مدونات للحوكمة من هيئة سوق راس المال (تغطي الشركات

المساهمة العامة والخاصة) ومن سلطة النقد (تغطي الجهاز المصرفي)، وأحيلت قضايا فساد إلى النائب العام تناولت شخصيات كبيرة نشرت عنها الصحف اليومية ووسائل الإعلام الشيء الكثير.

لا أحد ينكر أهمية هذا الحراك الكبير في موضوع الفساد في فلسطين، ولا أحد يقلل من دور هذه التشريعات والمؤسسات والمدونات في زيادة الوعي بمخاطر الفساد وآثاره وبأهمية الحوكمة وتأثيرها على الأداء الاقتصادي، ولكن المشكلة، كما ذكرنا سابقا، ليست فقط في التشريعات والمؤسسات، ولكن في متابعة قضايا الفساد واتخاذ إجراءات بحق المتورطين فيها، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، حتى لا تصبح تلك التشريعات حبرا على ورق، وحتى لا تكون تلك المؤسسات عديمة الأهمية، وحتى لا يولد الشعور بالإحباط تراكمات تهدد بالانفجار، وعندئذ يمكن أن يحدث ما نخشاه.